هيئة الاراضي والمساحة تعلن مقاضاتها لـ«الشورى»

* أدانت الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط الحضري الحملة الاعلامية التي استهدفت مؤخراً الاخ مقبل محمد حيدرة وكيل الهيئة من قبل اسبوعية «الشورى» معلنة في بيانها -الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه - وقوفها الى جانب الوكيل المذكور في مقاضاته صحيفة «الشورى» بان الهيئة تحتفظ بحقها وبحق الوكيل الشخصي والمدني باعتباره موظفاً عاماً وبهم الهيئة الدفاع عنه.

واكد البيان ان الحملة التي وجهت ضد الوكيل المذكور لامبرر لها ولا تعبر إلاّ عن حقد واستهداف شخصي لامبرر له، مؤكداً في ذات الوقت ان الوكيل حيدرة من العناصر المؤهلة والنزيهة والمتقيدة بالانظمة والقوانين وانه يمتلك في نفس الوقت علاقات متميزة مع كافة قيادات الهيئة ومرتاديها.. كما اشار الى انه لم يسبق وان قدمت ضد الوكيل اية شكوى تتعلق بسلوكه وادائه لمهامه.

وثمن البيان جهود الوكيل حيدرة الايجابية الهادفة دوماً من أجل تطوير وحماية أملاك الدولة.. معتبراً ان أي تشككات حول كل ذلك لايمكن ان تصدر إلاّ من قبل من اسماهم البيان بالمنزعجين من التطورات التي تشهدها الهيئة في اطار محافظتها على اراضي وعقارات الدولة ومقارعة الفساد وتنفيذ برنامج فخامة الاخ الرئيس ذات العلاقة بمهام الهيئة.

وطالب بيان الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط الحضري رجال الصحافة تحري الدقة فيما ينشر وعدم الاعتماد على مايسمى بالمصادر المطلعة والتي عادة ماتكون -حسب البيان- مصادر مكذوبة وتهدف الى تصفية الحسابات الشخصية.. وفند البيان جملة وتفصيلاً المزاعم التي روجت لها صحيفة «الشورى» من ان الاخ الوكيل حيدرة رفض تنفيذ التوجيهات الصادرة له من قبل رئيس الهيئة، واكد البيان ان ذلك لم يحدث بالمرة.. وخلص الى مطالبة النائب العام بإيقاف الصحيفة عن نشرها لما اسماه بالاحقاد الكريهة والتشهير السيئ الصيت والسمعة.

من يطفئ لهيب الأسعار؟

بصراحة لم نعد نصدق المبررات التي يسوقها بعض المسؤولين في الحكومة حول ارتفاع الأسعار، ولم نعد نستسيغ كلامهم حول الارتفاع العالمي للأسعار وتأثير سقف المائة دولار الذي وصل إليه سعر برميل البترول في السوق العالمية.

في السابق عندما كانت ترتفع الأسعار بشكل مبالغ فيه كنا نقارن بين الأسعار في العام الذي نعيشه والعام السابق له، والآن نقارن بين الأسعار في الشهر الحالي والشهر السابق، بل حتى أصبحنا نقارن بين أسعار هذا الأسبوع والأسبوع الماضي.

كتب/ جمال مجاهد

■ على الدولة أن تحمي المواطنين من جشع التجار

■ السلطات المحلية مطالبة بالتحرك لإيقاف المتلاعبين بقوت الشعب

■ ما جدوى وزارة الصناعة.. وأين مجلس الغذاء من جنون الأسعار؟!

لم تعد الكلمات تصلح لوصف حال الأسعار التي أصبحت كاللهيب المستعر، وبدلاً من أن يقف هذا اللهيب عند درجة معينة إذا ما تحدث أو صرّح مسئول في الحكومة أو جرى اجتماع بينه وبين التجار، نجده يزداد استعاراً عند كل حديث وكل تصريح وكل اجتماع.

موضوع الأسعار أصبح لغزاً بل أكثر من لغز، لأن اللغز يحل في النهاية مهما طال الأمد، ولكن الأسعار أصبحت كالحرب الشعواء التي ليس لها صاحب، والتي يشنها تجار مستوردين ومنتجين على المواطنين "الغلابة" الذين ليس لهم إلا أن يشتروا احتياجاتهم من المواد والسلع الأساسية والغذائية بسعر يتم "تحديثه" يومياً.

مع بداية العام الجديد قررت الحكومة رفع سعر بيع أسطوانة الغاز بنسبة٢٥٪"مائة ريال" وحددت سعر بيعها للمواطن في القرار الذي أصدرته بـ ٥٠٠ ريال، ولكن الذي يحدث فعلاً وتحت أعين الجهات المختصة من الحكومة والسلطات المحلية أن الوكلاء وأصحاب المعارض يبيعونها بـ ٥٥٠ ريالاً، ونحن هنا لا نقصد مبلغ الـ ٥٠ ريالاً المضافة التي تم تحمليها للمواطن إلى جانب المائة "الزيادة القانونية"، ولكن نقصد الارتفاع الذي يتضمن هامشاً للربح للبائع ومبلغاً إضافياً خارج التسعيرة الرسمية المعلنة، مما يراكم في ثروات غير مشروعة وأرباح غير قانونية إذا جاز لنا أن نسميها أرباحاً، تعود إلى جيوب تجار حرب الأسعار.

لا نعرف على وجه التحديد ما الذي تفعله وزارة الصناعة والتجارة وجهاز تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار الذي قامت بتشكيله وهو الذي لم يفعّل ولم يقم بأي جهد يذكر في سبيل ضبط إيقاع السوق، كما لا نعرف ما الذي قام به مجلس الغذاء المشكّل من الحكومة والقطاع الخاص من أجل المحافظة على استقرار أسعار المواد التموينية وتوفير احتياجات المواطنين الغذائية التي تتحرك أسعارها كما البورصة مع العلم أن اليمن ليس فيها بورصة حتى الآن.كما أننا لا نعرف أيضاً أين دور السلطات المحلية في إيقاف ظلم وجشع التجار الذين يتلاعبون بأقوات الناس.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن دائماً أين جهات الضبط والرقابة من تصاعد الأسعار الجنوني الذي لا يستند إلى أي مبرر أو مسوغ مقنع. هل تم ولو لمرة واحدة إغلاق محل بقالة أو "سوبرماركت" لأنه يبيع بأسعار مبالغ فيها، هل هناك حملات تفتيش عليها؟ هل تم مسائلة تاجر جملة أو تجزئة عن أسعار بضائعه المعروضة ومقارنتها بالأسعار المعقولة التي تحقق له الربح المشروع؟ وهل تم مقارنة أسعار تجار الجملة بأسعار الشراء من المستوردين، وهل تم مقارنة أسعار ما تحمله السفن إلى موانئنا من مواد تموينية وسلع استهلاكية بالأسعار التي تم شراء هذه المواد والسلع بها من بلد التصدير.

قضية الأسعار أصبحت هي الشغل الشاغل للمواطن، فبدلاً من أن ينشغل المواطن بقضايا الاستثمار ومكافحة الفساد واستكمال منظومة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، انتقلت قضية الأسعار إلى الصدارة في اهتمامات المواطنين الذين يحتكون في كل يوم وكل ساعة بتاجر الجملة والتجزئة وصاحب البقالة و"السوبر ماركت" وبائع الخضار والفواكه، وتحرق دماؤهم وأعصابهم بسبب ما آل إليه حال الأسعار والذي لم يعهدونه من قبل، وبسبب ما تلقيه عليهم الأسعار من ثقل يزيد من أعباء الحياة ومتطلباتها الملحة والضرورية. وبدلاً من أن يركز المواطن على مواجهة البضائع منتهية الصلاحية والفاسدة والبضائع غير المطابقة للمواصفات والبضائع المزورة والمغشوشة والمهربة حتى يحمي نفسه من آثارها الخطيرة، نجده يركز على من يضبط الأسعار ومن يتعامل بحزم وشدة مع التجار الذين لا يهمهم أي شيء إلا أن يجمعوا أموالاً لا يستحقونها لأنها مسروقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

نعلم أننا في عصر العولمة والتجارة الحرة وآلية السوق، ولكن الذي نعلمه بشكل مؤكد أن الدولة في أي عصر عليها أن تحمي مواطنيها من الاحتكار والاستغلال والجشع والظلم الذي يتعرضون له من تجار حرب الأسعار.

ولنذكّر الحكومة بما حملته موازنة العام ٢٠٠٨م والتي بشرّت فيها بتفعيل الإجراءات المتعلقة بالنشاط التجاري وزيادة الصادرات وتنظيم التجارة الداخلية ومحاصرة الاحتكار، بما يحقق استقرار الأوضاع التموينية والسعرية وحماية المستهلك. وإذا نظرنا إلى الوضع الحالي فسنجد أن المستهلك وهو المواطن الذي أصبح ضحية لجشع التجار، قد فقد الأمل في توفير رقابة حقيقية تحقق العدالة بينه وبين التاجر والبائع وتزيل الظلم والإجحاف الذي يتعرض له في سوق أقل ما يوصف به بأنه سوق منفلت.

كما نذكّرها بالإجراءات التي تعهدت بتنفيذها التزاماً منها بتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحكومة في أغسطس الماضي، ومنها متابعة الأسعار والحد من الارتفاعات السعرية غير المبررة، وتنفيذ الحملات الميدانية على الأسواق وبالذات للسلع الغذائية، ومتابعة ومراقبة المعروض من السلع وبالذات السلع الغذائية للحفاظ على استقرار الوضع التمويني، وكذا متابعة إشهار الأسعار وفقاً لآلية عرض إشهار الأسعار ولائحة مخالفة الإشهار، وكل ذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية والمجالس التموينية. والحق أن هناك متابعة ومراقبة لما يجري لكن بدون اتخاذ أي إجراءات فعلية تردع التجار عن التلاعب بالأسعار والتهام أموال المواطنين بذريعة ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع أجور النقل، مع العلم أن ارتفاع الأسعار في دول العالم هو أقل بكثير من ارتفاعها في اليمن.

لن نقول على الحكومة أن تعمل كذا وكذا لأن الحكومة تعرف جيداً ما عليها عمله لإيقاف جنون الأسعار، وإنما نقول إن عليها أن تضع نفسها مكان المواطن وتختبر ما يعانيه يومياً بفعل الغلاء الفاحش.

البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٨

يركز على مشاريع البنية التحتية والخدمات

■ المحرر الاقتصادي

اعطى البرنامج الاستثماري الذي حصلت عليه "الميثاق" الأولوية في اعتماد المخصصات للمشاريع قيد التنفيذ ضماناً لاستكمالها والانتهاء منها ودخولها مرحلة التشغيل سواء كانت ممولة محلياً أو بشكل مشترك "محلي وخارجي" ومساهمة الحكومة، وإعطى الأولوية للمشاريع التي تساهم في تحقيق المؤشرات والأهداف الكمية الواردة في خطة التنمية الثالثة وخصوصاً القطاعات التي تحتل أولوية في الخطة والمرتبطة بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وحل مشكلة البطالة وإنشاء مشاريع كثيفة العمالة. كما أولى الاهتمام لمشاريع البنية التحتية والتي تمثل قاعدة أساسية لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية لمختلف القطاعات مثل تعزيز القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية وتوسيع رقعة شبكة الطرق الريفية وتوسيع نطاق خدمات الاتصالات والبريد، وأعطى الأولوية للمشاريع الجديدة الممولة بالمشاركة من مصادر تمويل خارجية "قروض ومساعدات". وخصص البرنامج المساهمة الحكومية نظير التمويل الخارجي للمشاريع الجديدة سواء تلك المؤكدة التمويل أو المقترحة والمتعهد بها من قبل المانحين على ضوء نتائج مؤتمر لندن. واستهدف البرنامج التوسع والإحلال والتجديد للمشاريع القائمة للحفاظ على بقائها واستمراريتها قدر الإمكان، والاهتمام بالبناء المؤسسي المعزز لدور السلطات المحلية والإطار التشريعي لقطاع الأراضي بما يسهم في تقليص المعوقات والمشكلات المتعلقة بالأراضي من حيث سهولة الحصول عليها أو توفير امتلاكها، إلى جانب رفد المشاريع القائمة بمستلزمات التشغيل والصيانة ضماناً لاستمراريتها.

وبلغت تقديرات النفقات الاستثمارية والرأسمالية للبرنامج الاستثماري ٦١٤ ملياراً و٤١٧ مليوناً و١٥١ ألف ريال، موزعة على مشاريع كل من الجهاز الإداري بمبلغ ٣٩١ ملياراً و٩٧٣ مليوناً و٣٤٥ ألف ريال، والوحدات الاقتصادية بمبلغ ١٨٢ ملياراً و١٨٥ مليوناً و٧٤ ألف ريال، والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بمبلغ ٤٠ ملياراً و٢٥٨ مليوناً و٧٣٢ ألف ريال.

وزادت مخصصات مشاريع البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٨ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١١٨ ملياراً و١٦٥ مليوناً و١٨٤ ألف ريال وبنسبة زيادة ٢٣,٨٪. وتمثلت تلك الزيادة في التعهدات والتخصيصات التي تم الحصول عليها في مؤتمر المانحين، والوفاء بالتزامات الحكومة أمام التمويلات الخارجية. وتركزت تلك الزيادة في مجالات الزراعة والري والثروة السمكية والكهرباء والتربية والتعليم والصحة العامة والسكان والداخلية والأمن، وهي القطاعات التي تمثل قاعدة أساسية في زيادة معدلات الدخل والنمو وتوفير بيئة استثمارية مناسبة.

ووفقاً للبرنامج الاستثماري فقد توزعت مخصصات المشاريع التنموية على مستوى القطاعات، على قطاعات البنية التحتية بمبلغ ٢٩٦ ملياراً و٦١٠ ملايين و٩٥٩ ألف ريال وبنسبة ٤٤,٥٪ من إجمالي مخصصات البرنامج الاستثماري، وقطاعات خدمات الإدارة العامة بمبلغ ١٢٥ ملياراً و٩٩٦ مليوناً و٦٠٧ آلاف ريال وبنسبة ٢٠,٤٪، وقطاعات التنمية البشرية بمبلغ ٩٣ ملياراً و٥٣٧ مليوناً و٩٤٢ ألف ريال وبنسبة ١٥,٢٪، والقطاعات الإنتاجية بمبلغ ٥٨ ملياراً و٥٩٩ مليوناً و٥٩٢ ألف ريال وبنسبة ٩,٥٪، وقطاعات الخدمات الاجتماعية والحكومية بمبلغ ٣٩ ملياراً و٦٧٢ مليوناً و٥١ ألف ريال وبنسبة ٦,٤٪..

مؤشرات اقتصادية

مؤتمر للاستثمار بحضرموت

□ تستضيف حضرموت يومي ٢٦ و٢٧ مارس القادم مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري بمشاركة واسعة من الشركات وخبراء الاقتصاد. وقال الأخ بدر باسلمة مستشار غرفة صناعة وتجارة حضرموت والمشرف العام على المؤتمر إنه يجرى الترتيب لعقد مؤتمر صحفي خلال الأسبوع الجاري لاستعراض التحضيرات الجارية للمؤتمر وأهميته للاقتصاد والتنمية في اليمن. والذي يمثل المحطة الأولى لقياس مدى جدية الحكومة وتحقيقها لبرامجها في تحسين البيئة الاستثمارية. ويهدف المؤتمر إلى تأكيد المساعي الجادة والعملية للحكومة في تحقيق البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، وعرض فرص استثمارية حقيقية وجاهزة على رجال الأعمال، ورفع الوعي بأهمية التنمية والترويج لها والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال من خلال مجريات وفعاليات المؤتمر سعياً لتطوير السياحة وإدارتها بطرق سليمة.وتركز محاور المؤتمر على التنمية وتطوير الاستثمار العقاري وعرض تجارب مؤسسات ومنظمات التمويل المحلية والدولية في الاستثمار السياحي والعقاري.

مدينة للمال في عدن

تعتزم المجموعة الخليجية للاستثمار والتطوير العقاري تنفيذ باكورة مشاريعها في اليمن خلال الفترة القادمة، إنشاء مدينة للمال والأعمال في مدينة عدن.

وكان صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار إلتقى مؤخراً وفداً من الشركة والذي عرض تصوراً أولياً حول المشروع وبحث معهم الإجراءات القانونية، وتم تزويدهم بالمخططات الاستثمارية في عدن على أن يعود وفد فني كبير من الشركة في غضون عدة أسابيع لبحث الخطوات التفصيلية. وقال العطار: إن المشروع عبارة عن مدينة متكاملة ونموذجية تضم فنادق مختلفة الدرجات ومدينة سكنية وبورصات وبنوكاً، مشيراً إلى أن المشروع يشارك فيه مستثمرون من السعودية والإمارات والكويت وأن الهيئة ستقدم كل التسهيلات لهم، في إطار سياستها لتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية.

٥١٦ مشروعاً لمشروع الأشغال ٢٠٠٨

□ أعلن مدير عام مشروع الأشغال العامة أن عدد المشاريع المقترح تمويلها من قبل المشروع خلال العام الجاري ٥١٦ مشروعاً بتكلفة إجمالية تبلغ ٥٥,٥ مليون دولار..وأشار إلى أن قطاع الزراعة والري احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات بـ ١٥٣ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ١٧,٩ مليون دولار، وأوضح أن قطاع التدريب المهني والشئون الاجتماعية حصل على ٢٠ مشروعاً بتكلفة ٢,٩ مليون دولار، يليه الصرف الصحي بـ ١٨ مشروعاً بقيمة ٢,٦ مليون دولار، ولفت مدير عام المشروع إلى أن إجمالي المشاريع الممولة من قبل المشروع حتى عام ٢٠٠٧ بلغ ٣٣٥٨ مشروعاً بتكلفة ٢٧٠ مليون دولار، منها ٢٤٣٥ مشروعاً منجزة بتكلفة ١٦٥ مليون دولار، و٣٨١ مشروعاً تحت التنفيذ بقيمة ٥١ مليون دولار، و١٢٤ مشروعاً تحت المناقصة بـ ١٣ مليون دولار، فيما بلغ عدد المشاريع المعتمدة في الخطة ٤١٨ مشروعاً بقيمة ٤١ مليون دولار. وقال سعيد عبده أحمد إن عدد المستفيدين من المشاريع التي ينفذها المشروع وصل إلى ١٢,٦ مليون مستفيد موزعين على جميع محافظات الجمهورية.